مقدمـــــــــة

يعد المشروع هو البنية الأساسية في الإقتصاد القـومى ، وحسـن إختيـار المشروع أو البناء الإقتصادى السليم للمشاريع يؤدى الي اقتصاد قومى سليم يحقق أهداف التنمية .

ومن ثم كان الإهتمام كبيراً بلإختيار الأجدى و الأكفء للمشـاريع لتحقيـق أهداف الكفاءة الإقتصادية . وطالما كان للمشروع عمر إقتصادى منذ بدايته حتـى نهاية عمره الإنتاجى فكان من الضرورى إيجاد الأساليب التي تمكن مـن تقـدير جدوى المشروع وآثاره خلال هذا العمر الإنتاجى الذى قد يمتد الي 20 أو 30 سنة وربما أكثر من ذلك .

وقد جاء إهتمام الإقتصاديين وغيرهم بدراسة جدوى المشروعات للتعـرف على آثارها الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية وأيضاً المفاضلة بين المشـروعات وبعضها وفقاً لمعايير التقييم المستخدمة .

وقد حدث تطور كبير في مناهج تقييم المشروعات منذ ظهرت الفكـرة فـي الثلاثينيات من هذا القرن وحتى آن . ومازال التطـور و التحسـين و الإضـافة مستمرة . وقد نشأت الفكرة الأولية لمناهج تحليل التكلفة و العائـد فـي الولايـات المتحدة الأمريكية بإدخال عامل التفضيل الزمنى في الإعتبار . بإعتبار أن التفضيل الزمنى للأفراد ومن ثم يمكن قبول مشروعات لا تقبـل إقتصـادياً . وقـد بـدأت الولايات المتحدة المحاولات الأولى لتطبيق هذا المنهج علـى مشـروعات الـرى وتوليد الطاقة و الكهرباء وتنمية مصادر المياه في منتصف ثلاثينيات هذا القرن[1]. أى أن الفكرة الأساسية هى إدخال الزمن في الإعتبار حيث تتغير القيم مع الزمن .

---

[1] Arthor Maasss , "Benefit – Cost Analysis : Its Relevance to Public Investment Dea : ious " (QJE , May,1996) , p. 209

وعلى المستوى النظرى إعتمدت المحاولات الأولى لهذه المناهج على فروض النظرية الكلاسيكية . وكانت أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه المحاولات إستخدام أسعار السوق لتسعير المدخلات و المخرجات و كذلك سعر الفائدة للسوق كسعر خصم . وإستخدام أسعار السوق لا يعبر عن القيم الحقيقية و إتضح قصوره عند التطبيق . وقد بذلت محالولات عديدة بداية من الخمسينات لتطوير هذه المناهج وكانت أولها تشكيل لجنه بالولايات المتحدة عام 1950 لتوحيد الأسس و المبادئ التي يجب تطبيقها عند إستخدام منهج تحليل التكلفة و العائد وقد وضعت اللجنه توصياتها فيما يسمى " بالكتاب الأخضر " والذى تضمن تطويراً مهماً مثل [1]:-

- ضرورة تسعير بنود المدخلات وفقاً لأسعار الفرصة البديلة أى أسعار الكفاءة أو الأسعار الحقيقية .
- عدم قصر التحليل على التكاليف و العوائد المباشرة بل يجب أن تشمل الغير مباشرة أيضاً .
- هناك عوامل خارجية وتأثيرات أخرى غير مباشرة وغير ملموسة (كالتأثيرات علي الصحة أو المناخ) يجب أن تؤخذ في الإعتبار .

وتعددت محالولات التطوير علي كل من المستوى النظرى والتطبيقي بعد ذلك وشملت المناهج وأساليب التسعير وكيفية تصوبيها ومعدلات الخصم وكيفية تحديدها وكذلك إمكانية التطبيق في المشروعات العامة والخاصة وأساليب التحليل وعناصره ومكوناته .

كما عدل مفهوم الإنتاجية الحدية الإجتماعية وطور بأخذ الآثار التوزيعية للمشروع في الإعتبار وأضيف الإهتمام بإعتبارات النمو الإقتصادى مع أهداف الكفاءة الإقتصادية . وإمتد التحليل ليشمل عدالة توزيع الدخل وكثير من الأهداف و الإعتبارات الأخرى التي تحتويها برامج التنمية . كالبيئة و الصحة والتوزيع المكانى للسكان وغيرها من الإعتبارات الإقتصادية و الإجتماعية والبيئية .

---

[1] Stephen Marglin , Public Inestment Criteria, Cambridge Massachusetts I nstitute of Technology- 1967- p.17.

وفى الفكر المعاصر قامت العديد من المنظمات الدولية والأقليمية المهتمة بشئون التنمية بإصدار العديد من مناهج تقييم المشروعات علي المستوى القومى . والتي في الغالب تحمل إسمها و التى من الصعب إمكانية الحصر الشامل لها . إلا أن البعض[1] قد قام بمحاولة جادة لحصر هذه المناهج المتاحة عالمياً وإقترح تقسيمها الي خمس مجموعات رئيسية وفقاً لإطاراتها المنهجية :-

المجموعة الأولى : مناهج التحليل القومى للتكاليف و المنافع على طريقة الـ UNIDO (وتتضمن منهج دليل اليونيدو الأصلى – والدليل العملى).

المجموعة الثانية : مناهج التحليل القومى للتكاليف و المنافع علي طريقة الـ OECD (وتتضمن أربعة مناهج : دليل منظمة التعاون و التنمية الأوروبى ، دليل ليتيل وميرليس ، دليل وزارة التنمية البريطانية ، دليل البنك الدولى).

المجموعة الثالثة : مناهج التحليل الإقتصادى و الإجتماعى علي طريقة الـ USAID (وتتضمن دليل تقييم وكالة التنمية الأمريكية ، دليل الجدوى لوكالة التنمية الأمريكية ، و دليل التنمية السويسرى).

المجموعة الرابعة : مناهج التحليل الإقتصادى والإجتماعى علي طريقة الـ CHERVEL (وتتضمن ثلاثة مناهج).

المجموعة الخامسة : مناهج التحليل الإقتصادى والإجتماعى علي طريقة الـ IDCAS (وتتضمن دليل اليدكاس ، ودليل اليدكاس العربى).

وهذه المناهج الأربعة عشر السابقة تتفق بينها علي عدة خصائص عامة وهى:-

1. الربط بين المنافع المباشرة وغير المباشرة للمشروع وأخذ أثر المشروع على الإقتصاد القومى فى الإعتبار بقياس الربحية

---

[1] دكتور سيد محمود الهوارى – الإدارة المالية ، الإستثمار و التمويل طويل الأجل - القاهرة - 1985 .

الإقتصادية و الإجتماعية للمشروع .

2. تأخذ في الإعتبار الأثيرات المباشرة و غير المباشـــرة و الســـالبة والموجبة للمشروع المقترح علي الإقتصاد القومى ككل إلي وحدات نقدية متجانسة مما يتطلب معه إستخدام مجموعة من الأسعار تعكس القيم الحقيقية لمكونات المشروع المقترح .
3. إستخدام أسلوب الخصم بمعدل يعكس التفضيل الزمنى للمجتمع.

كما أن هناك عدة من الإختلافات العامة بين تلك المناهج و اهمها ما يلى:-

1. بعض المناهج تقوم علي معيار واحد يضم كل تأثيرات المشروع . بينما البعض الآخر يشمل أكثر من معيار.
2. بعض المناهج ترى ضرورة إستخدا الأسعار الظلية مثـــل مـــنهج اليونيدو وبعضها يأخذ بمبدأ أسعار السوق ويستخدم التسعير الظلي للضرورة القصوى عندما يكون هناك خلل كبير فى أسعار الســـوق مثل منهج اليدكاس.
3. بعض المناهج تقصر التقييم على إعتبارات الكفاءة فقط مثل المنهج التقليدى للبنك الدولى و المعيار الرئيســـى لمـــنهج الايـــدكاس . و البعض الآخر يأخذ الكفاءة و يتعداها الي إعتبارات النمـــو و آثـــار التوزيع .

ويتناول الكتاب أسلوب دارسة جدوى المشروع وفقاً لمنهج البنك الدولى وهو الأكثر إستخداماً- مع تسلسل منطقى وفقاً لمتطلبات دراسة الجدوى . وقد إعتمد فى ذلك على خبرات ومعارف أدت الي أتباع هذا المنهج الذى يسر وصل المعلومـــة وإمكانية قيام الدارسين بحساب و إستخلاص النتائج بسهولة ، كما إعتمد على كافة المصادر التى تناولت هذا الموضوع خلال العشرون سنة الأخيرة .

ويأتى الكتاب في سبعة فصول بالأضافة للملاحق . يتناول الأول منها الإطار العام لدراسات الجدوى ،و الذى يهدف الي إعطاء الدارس فكرة عامة شاملة إجنالية

عن مفهوم وعناصر و مكونات و أهمية دراسة جدوى المشروع تمهد للجوانب التفصيلية التي تلى ذلك من دراسة الجدوى.

ثم يلي ذلك الفصل المتعلق بدراسة السوق و تقدير الطلب حيث تعد نقطة البداية هي دراسة سوق منتجات المشروع بمعنى الإجابة علي سؤال أساسي هو ، هل هناك طلب علي ما سوف ينتجه المشروع ؟ ثم مكونات هذا الطلب . ولا ننسي أيضاً أنه يلزم التعرف علي سوق مستلزمات الإنتاج التي يحتاجها المشروع كمدخلات .

والفصل الثالث و يتناول القيمة الزمنية للنقود بمعني أثر الزمن علي قيمة المال . حيث يعد هذا المفهوم هو الأساس الذى تقوم عليه دراسة الجدوى أي ما هى قيمة ما يدفع حالياً في السنوات التالية ، وما هى قيمة ما نتحصل عليه مستقبلاً الآن. وسيتم توضيح ذلك تفصيلاً في هذا الفصل ، بالأضافة إلي التمارين التي تساعد الدارس علي إستيعاب و تطبيق الأسلوب .

ويتناول الفصل الرابع التمويل و حسابات تسديد قروض المشروع . حيث يعد التمويل نقطة إرتكاز بالنسبة للمشاريع الجديدة ، ومن ثم يجب تحليل أساليب التمويل وسداد القروض ، وتدريب الدارسين عليها .

ويتناول الفصل الخامس التحليل المالي للمشروع ، والذى يشتمل علي تحليل البيانات المالية ، القوائم المالية ، المعايير المالية ، وتضم البيبانات المالية كل من : التكاليف الإستثمارية ، تكاليف التشغيل ، الإيرادات ، قائمة الإهلاك و الإستهلاك ، قائمة خدمة الدين .

وتشمل القوائم المالية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات المالية ، ثم قائمة الميزانية .

والمعايير المالية ، وهى التي منها يمكن الحكم علي جدوى المشروع وتشمل معيار فترة الإسترداد ، ومعيار صافى القيمة الحالية ، ومعيار معدل العائد الداخلي، ويشتق من بعضها بعض المعايير الفرعية .

ويتناول الفصل السادس التحليل الإقتصادى للمشروعات ، فحيث يهدف التحليل المالي إلي التعرف علي الربحية المطلقة للمشروع وهو ما يعكس وجهة نظر المستثمر الفرد صاحب رأس المال المستثمر في المشروع فإن التحليل الإقتصادى يقيس أو يتعرف علي مزايا المشروع على المجتمع ككل . ويستمد التحليل الإقتصادى ضرورته من الآثار غير المباشرة للمشروع و التي يهملها التحليل المالي ، كما أن التحليل المالي يستخدم أسعار السوق فإن التحليل الإقتصادى يستخدم أسعار الظل .

ويأتى الفصل السابع متناولاً جانباً علي قدر كبير من الأهمية في تحليل المشاريع ألا وهو التحليل البيئي للمشروعات ، وتم تناوله بالتفصيل نظراً لعدم سلبق تناوله في مصادر دراسات الجدوى وحداثة الموضوع لحد ما و أهميته الكبيرة نظراً لما يترتب علي المشاريع من آثار بيئية مختلفة ، حاولنا قدر الإمكان البحث عن أساليب لتقدير و التعرف علي تلك الآثار البيئية الإيجابية و السلبية منها ، مع إعطاء نماذج للمشاريع ذات الأثر البيئي و كيفية التقدير .

وينتهي هذا الجزء بمجموعة من الملاحق ذات الإرتباط الوثيق و المباشر بموضوع دراسات الجدوى ، و أولها هي نماذج من جداول التركيب والخصم المستخدمة في حسابات تقييم المشروعات ، ومحتوى دراسة الجدوى ، وكذلك بعض التمارين والنماذج لدراسات الجدوى ، بالأضافة إلي دورة المشروع الجديد للبنك الدولي ، والمشروعات الصغيرة ودورها في التنمية والتقييم والمتابعة للمشروعات .

و الله ولي التوفيق ،،،

دكتور / سعد طه علام

القاهرة 2004

openkandil.com